

الدار» تعيد ضخ 8.8 مليار درهم في الاقتصاد المحلي 2021«



أصدرت «الدار» العقارية، تقرير الاستدامة لعام 2021 الذي تستعرض فيه التطور المستمر لاستراتيجيتها للاستدامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والذي تدعمه جهودها المستمرة لتعزيز ممارسات الحوكمة وعملية جمع البيانات لديها. كما يسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الشركة عبر ركائزها الأربع للاستدامة المتمثلة في البيئة والاقتصاد والمجتمع والموظفين.

حيث استطاعت الدار، من خلال تركيزها على تحسين جودة البيانات المتعلقة بالاستدامة، سد الفجوات القائمة في عملية جمع البيانات وتعزيز قدراتها وإجراءاتها ذات الصلة، ما مهد أمامها الطريق لجعل آلية الإفصاح عن مقاييس الاستدامة لديها أكثر تفصيلاً وقوة. وشمل ذلك إطلاق نظام جديد لإدارة البيانات لتبسيط إعداد التقارير على مستوى المجموعة وتتبع أكثر من 500 مؤشر أداء غير مالي على مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتماشى النظام مع المقاييس الدولية لإعداد تقارير الاستدامة بما فيها أبرز المؤشرات العالمية لتتبع أداء الشركات في مجال وستقوم الدار (GRI) والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRESB) الاستدامة، ومؤشر الاستدامة العقارية العالمي قريباً بتوسيع نظام إدارة البيانات غير المالية ليشمل معايير استدامة أخرى وتصنيفات مثل مشروع الكشف عن

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية والتزام الدار الراسخ تجاه الاستدامة، قامت المجموعة بدمج ممارسات الاستدامة بالكامل في إطار الحوكمة الخاص بها في عام 2021. ويضمن ذلك المساءلة الواضحة على جميع المستويات، وإيلاء أهمية كبيرة للاستدامة على نحو مناسب في عملية صنع القرار الاستراتيجي في الدار. وتقع المسؤولية النهائية عن استراتيجية الاستدامة والأداء على عاتق لجنة الإدارة التنفيذية للمجموعة، والتي تدعمها مجالس وخبراء الاستدامة ضمن كل وحدة أعمال معنية.

طلال الذيابي: نمضي قدماً على المسار الصحيح لتحقيق الريادة

قال طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية: اتخذنا في عام 2021 خطوات عديدة بهدف الارتقاء بممارساتنا البيئية وإيلائها أهمية أكبر وتعزيز مستويات المساءلة والشفافية لدينا، وهذه الخطوات تتماشى تماماً مع أجندة الاستدامة الطموحة لدولة الإمارات والمعايير الدولية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وبينما نواصل دعم رؤية القيادة الرشيدة للدولة والحد من الانبعاثات الكربونية لأصولنا وعملياتنا التطويرية، فإننا نفخر بدورنا الرائد في إرساء معايير جديدة للاستدامة العقارية في منطقة الشرق الأوسط والمضي قدماً على المسار الصحيح لتحقيق الريادة على مستوى قطاعنا.

• التزام

بدوره، قال جريج فيور، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستدامة في مجموعة الدار العقارية: التزامنا بالاستدامة هو التزام طويل الأجل، ولذلك هناك دائماً ببطبيعة الحال حاجة لإجراء مراجعة وتحسينات دورية على استراتيجيتنا. لقد سعينا خلال عام 2021 إلى تسريع وتيرة تعزيز قدراتنا في الاستدامة وتوفير البنية التحتية اللازمة لقياس مدى التقدم المحرز نحو بلوغ طموحاتنا في هذا المجال. ونجحنا في تحقيق مبتغانا من خلال تحسين عملية جمع البيانات والارتقاء بممارسات الحوكمة وزيادة عدد خبراء الاستدامة ضمن فرق عملنا. ولدينا اليوم الإمكانيات اللازمة للمضي بخطى أسرع نحو تحقيق أهدافنا وتعزيز قدراتنا في الإفصاح عن التقدم المحرز ضمن المجالات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة.

جريج فيور: نحو تعزيز قدراتنا في الاستدامة

تعزيزاً لالتزامها تجاه البيئة، أحرزت شركة الدار تقدماً لافتاً لتعزيز توافق ممارساتها للاستدامة مع أهداف دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي، كما أنها تعمل على تطوير خطة عمل شاملة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري، ومن المقرر الإعلان عن كافة تفاصيلها في وقت لاحق من العام الجاري.

وأتبعت الدار مجموعة من المنهجيات المُطوّرة للارتقاء بجودة مؤشرات قياس بصمتها الكربونية، فحدّدت الخط المرجعي لإنجاز رحلة المجموعة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري. ووصل حجم البصمة الكربونية الجزئية للشركة خلال عام 2021، بما في ذلك انبعاثات النطاق الأول والثاني والثالث إلى 1,932,952 طن من انبعاثات مكافئ

ثاني أكسيد الكربون، ونتج نحو 73.7% من إجمالي انبعاثات النطاق الأول والنطاق الثاني لشركة الدار من استهلاك الكهرباء، بينما كان التبريد مسؤولاً عن 23.3% من تلك الانبعاثات. وشكّلت انبعاثات النطاق الثالث على مستوى المجموعة نحو 87.3% من البصمة الكربونية للشركة

وخلال عام 2021، اتخذت الدار حزمة إجراءات مهمة ستمكّنها من خفض استهلاك الطاقة عبر محافظتها بنسبة 20%. ومن المتوقع أن يسهم مشروع إدارة الطاقة الجديد والأكبر من نوعه على مستوى الدولة في تعزيز كفاءة الطاقة من خلال تقليل انبعاثات الكربون بواقع 80 ألف طن سنوياً عبر 80 من الأصول المتنوعة من فنادق ومدارس وأصول تجارية وترفيهية ووحدات سكنية. وسيوفر هذا المشروع واسع النطاق لشركة الدار نحو 40 مليون درهم إماراتي سنوياً من تكاليف استهلاك الطاقة، كما سيوضح حيافة الملاك على مشاريع مجدية اقتصادياً ذات انعكاس إيجابي مباشر على الصعيدين المالي والبيئي. بالإضافة إلى ذلك، استكملت الشركة خلال عام 2021 بناء أول محطة لإنتاج الطاقة الشمسية الهجينة ضمن أحد المواقع الإنشائية وأبرمت اتفاقية مع شركة مياه وكهرباء الإمارات لتزويد أصولها بمصادر الطاقة النظيفة خلال السنوات الخمس القادمة

الصورة



• جانب اقتصادي

لا تزال شركة الدار شريكاً استراتيجياً لبرنامج القيمة المحلية المضافة الحكومي الذي يتم تنفيذه تحت إشراف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات ويهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي ودعم الصناعات المحلية من خلال تخصيص مبالغ أكبر للإتفاق في الاقتصاد الوطني. وفي إطار مشاركتها الفاعلة في البرنامج، تمنح الدار الأولوية للتعامل مع المقاولين والاستشاريين والموردين المحليين (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) بغية إعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي. وخلال عام 2021، نجحت الدار في إعادة ضخ 8.8 مليار درهم إماراتي في الاقتصاد المحلي من خلال برنامج القيمة المحلية المضافة. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت الدار للمشاريع عقوداً لتطوير مشاريع بقيمة 8.5 مليار درهم، تتضمن إبرام 16 اتفاقية مع عدة شركات مقرها في الدولة

• المجتمع المحلي

تواصل الدار التزامها بإحداث تغييرات إيجابية على الصعيد البيئي والاجتماعي والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على المجتمعات في دولة الإمارات وخارجها. وخلال العام الماضي، دعمت الدار مبادرات عديدة ضمن جهودها المبذولة في مجال المسؤولية الاجتماعية وذلك بالشراكة مع جهات ومبادرات مثل صندوق الوطن، وهيئة المساهمات المجتمعية «معاً»، وفريق الإمارات للدراجات، والأولمبياد الخاص الإماراتي. وفي عام 2021، وقّعت الدار مذكرة تفاهم مع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم بهدف توفير فرص وإمكانيات أفضل لهذه الفئة المجتمعية المهمة وتفعيل مشاركتها ودمجها في المجتمع

• ركيزة الموظفين

وعزّزت الدار التزامها تجاه دعم جهود التوطين حيث ارتفعت نسبة المواطنين لديها إلى 35% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنسبة 29% في عام 2020. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة النساء لدى الدار إلى 42% خلال عام 2021، مقارنة مع 31% خلال عام 2020.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.